

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Al Watan
DATE:	10-October-2015
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	220,000
TITLE :	Pharmacists' Syndicate: Egyptian companies innocent of drug counterfeiting
PAGE:	05
ARTICLE TYPE:	Syndicate News
REPORTER:	Reham Abdel Hafez

PRESS CLIPPING SHEET

«محيى عبيد»: نحتاج لهيئة دواء تحت إشراف الرئيس لضمان سلامة المريض

نقيب الصيدالة: الشركات المصرية بريئة من غش الأدوية

«الأردن» يحقق ٧ مليارات دولار سنوياً من تصدير الدواء.. والصيدلي يتحمل مرتجعات «المغشوش»



محيى عبيد

أكد الدكتور «محيى عبيد»، نقيب الصيدالة، أن شركات الدواء المصرية بريئة من غش الأدوية، وأن سوء التخزين أثناء عمليات شحن تلك الأدوية من الخارج قد يتسبب في انتهاء صلاحيتها، وقال إن النقابة بالتعاون مع إدارة التفتيش الصيدلي بوزارة الصحة ستشدد الرقابة على الأسواق لضبط مخالفات مصانع «بير السلم»، التي تقوم بتصنيع بعض الأدوية، مشدداً على أهمية إنشاء هيئة مستقلة للدواء تخضع للإشراف المباشر لرئيس الجمهورية لضمان التزام العاملين فيها بأداء الواجبات المنوطة بهم.. وإلى نص الحوار:

حوار: ريهام عبد الحافظ

■ هل رصدت النقابة مخالفات بعض شركات «بير السلم»، التي تمارس غش الأدوية؟
- لم نتعاون مع أي شركة تقوم بتوزيع أو تصنيع أدوية مغشوشة، والنقابة تمارس دورها في الحفاظ على صحة المصريين، وعقدنا سلسلة من الاجتماعات استمرت ٦ أشهر حتى نجحنا في توقيع اتفاقية غسيل الأدوية منتهية الصلاحية للقضاء على تلك الظاهرة نهائياً، لأن الدواء في مصر يعتبر قضية أمن قومي، وغش الأدوية يأتي من الخارج وليس من شركات التوزيع المصرية العاملة في السوق المحلية، وهو ما أكدته منظمة «إيس» العالمية في تقاريرها مؤخراً.

■ ما أنواع الأدوية المغشوشة بالأسواق المحلية؟
- لا يمكن تحديد أسماء الأدوية المغشوشة بالأسواق المحلية، لأن الغش قد يحدث نتيجة سوء التخزين أثناء عمليات شحن تلك الأدوية إلى مصر، كما أن الصيدلي نفسه لا يستطيع استيعاب الدواء المغشوش من أصحاب شركات التوزيع التي تقوم بتوزيعه داخل الأسواق المحلية والصيدليات.

■ ومن يتحمل مرتجعات الأدوية المغشوشة والمنتهاية الصلاحية في المنظومة الصحية؟
- للأسف «الصيدلي» هو الذي يتحمل الأدوية المنتهية الصلاحية الموجودة لديه وكافة المرتجعات الخاصة بشركات التوزيع والتي كانت تنتج وتوزع أصنافاً معينة من الدواء وتوقفت عن إنتاجه لغشه بالأسواق المحلية، وتلك أزمة تسعى لحلها لوقف سيل الخسائر التي يتعرض لها الصيدالة.

بدل العدوى

تقدمنا بمتذكرة قانونية للمطالبة بزيادة بدل العدوى والعلاج للصيدلة واستندت لعدة نقاط أهمها المادتان رقم ٩ و١٤ من الدستور اللتان تلزمان الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص والمساواة بين المواطنين، وضمان حقوق الموظفين العموميين، كما أكدت المتذكرة على حدوث تفرقة في المعاملة بين العاملين في مجال المهن الطبية وبعض الوظائف الأخرى، التي لا تتعرض لنفس الخطر من العدوى.

حفاظاً على حياة المريض، حيث إنها لن تكون تابعة لنقابة الصيدالة أو وزارة الصحة ولكنها تحت الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية لضمان التزام أعضائها بأداء الواجبات المنوطة بهم.

■ ماذا عن الأزمة بين الصيدالة والغرفة التجارية بشأن المستلزمات الطبية؟

- بالفعل هناك أزمة معقدة بين شعبة المستلزمات الطبية بالغرفة التجارية ونقابة الصيدالة بسبب مشروع القانون المقدم من الأخيرة تحت اسم الهيئة العليا للدواء، والذي يضم بنداً ينص على ضم قطاع المستلزمات الطبية إلى قطاع الدواء، وفي الوقت الذي اتهمت فيه الشعبة النقابة بالرغبة في السيطرة على سوق صناعة المستلزمات، رغم أن عملها هندسي في الأساس وليس طبياً.

■ متى سيتم تفعيل اتفاقية «واتش أوت» للأدوية المغشوشة؟

- تم توقيع اتفاقية غسيل السوق من الأدوية المنتهية الصلاحية وسيبدأ التنفيذ ١٧ أكتوبر الحالي بمشاركة كل من غرفة المصنعين ورابطة الموزعين بالإضافة إلى شركات الدواء لدى الغرفة التجارية، وهذه الاتفاقية ستنتهي الأزمة التي تهدد الأمان الصحي للمريض المصري، والصيدليات التي

تعاين من تلك الأزمة منذ سنوات طويلة. ■ ما الخسائر المالية التي يتكبدها الاقتصاد المصري نتيجة غش الدواء؟

- الخسائر المالية للغش تصل إلى ١٠٪ من إنتاج الدواء على مستوى العالم، بقيمة إجمالية تقدر بـ ٤ مليارات جنيه سنوياً، ويعتد التأثير للناتج القومي بما يقرب من ٤٠ مليار جنيه.

■ ما التجهيزات التي تعدها النقابة لمشروع علاج الصيدالة وأسره خلال العام المقبل؟

- تم فتح باب الاشتراك والتجديد في المشروع لأعضاء النقابة وأسره لعام ٢٠١٦، اعتباراً من شهر أكتوبر الحالي وحتى آخر ديسمبر، بتغطية علاجية للأعضاء تصل إلى ٢٥ ألف جنيه، ويوفر المشروع خدمة صحية متميزة لكافة الأعضاء تتمثل في التعاقد مع أكبر المستشفيات، ومعاملة التحاليل بالقاهرة والمحافظات، كما سيتم الاشتراك من خلال النقابة العامة وكافة النقابات الفرعية، وسيعمل بتجديد الاشتراك بالمشروع من خلال موقعه على الإنترنت أو طريق خدمة فوري للمشتريين القدامى، أما بالنسبة للجديد فلا بد من التوجه لمقر المشروع في أول مرة، وذلك بمقر النقابة العامة بجوارين سيتي.

■ ماذا عن مد الحكم في استكمال «الصيدالة» لوقف الحراسة القضائية على النقابة؟

- محكمة القاهرة للأمور المستعجلة قررت مد أجل النطق بالحكم في الاستكمال المقدم من نقابة الصيدالة، على حكم محكمة أول درجة، القاضي بفرض الحراسة القضائية عليها، في القضية رقم ١٧٠٦ لسنة ٢٠١٥، لجلسة ٢١ أكتوبر الحالي، وجاء ذلك بعد حكم محكمة الأمور المستعجلة بفرض الحراسة القضائية على النقابة، وتعيين حارسين يتسلمان النقابة، وعقد جمعية عمومية لإجراء انتخابات خلال ٦ أشهر من تاريخ انتهاء العراقيل، وذلك حماية لمقدرات النقابة من الفصل الذي سيطر عليها.